العدد (2084) السنة الثامنة - الثلاثاء (29) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كـــــلام آخـــــر

شخابيط على ورق أخضر

■ يوسف المحمداوي

تبقى مسؤولية الحاكم أزلية البقاء والوجود والتحكم سواء فشل او نجح في إدارة سلطته ،لذا تجده تحت طائلة الهجاء او المدح بما يجنيه من نتاج جهده وشقاه كراع لرعيته ، اليوم ونحن نجد أنفسنا أمام زحمة من المواجع والويلات التي تنخر بجسد الدولة،"الفساد بشقيه الإداري والمالي،غياب الخدمات،البطالة،ضياع الحقوق،اندثار العدل،انتشار الجهل، ضياع حقوق المجني عليه لمصلحة الجاني"،ملامح مدينة اقل ما يقال عنها المدينة السافلة،اذا ما قارنا بعض أدرانها بمزايا المدينة الفاضلة.

السؤال الذي لا تتحمله طاولة الولاة في يومنا هذا من المسؤول؟ على الرغم من تصديهم للمسؤولية برغبة وطنية خالصة!،سؤال لا يمثل شيئا قبالة شقيقه من أين لك هذا؟،والذي تنازلت ألسنتنا عن طرقه حياءً من تحرج اللصوص!،وخشية على ضياع هيبة "النصوص الشاردة في الفقرة(ب) من فافون الأفول الجزائية على مقياس "مولانا" لخام اللفظ العالمي!"،ولا ألوم من يلومني على ما قلت لكونه يعد هذيانا واستخفافا وتلاعبا باللغة من أجل مزاح آني تماديت فيه !،ولكنني مؤمن تماما بأن ما أجلسني على كرسي الملامة هو عملي بما قالته العرب (عقوبة العقلاء التلويح،وعقوبة الجهال التصريح)!،في زمن وجدت فيه الفساد قاعدة والنزاهة من الشواذ،فلا ضير ان يسامحني من يراني احلق خارج السرب بلغة مبهمة وبألحان تشق آذان المألوف.ويبقى السؤال على الرغم من بساطته وسذاجته مقلقا للولاة وشاغلا للرعية!.

من المسؤول، أعضاء حكومة الشراكة الوطنية، أم قائدهم وربان السفينة كما يقولون؟ هذا الرجل الذي وجدناه مع اول صيحة للحق في ميادين المدن المنكوبة،ترجم تنصله عن المسؤولية قولا وعملا،حين طالب وبمخالفة دستورية من بعض المحافظين ان يكونوا أول قرابين الأزمة.

وبالفعل كان بعضهم من المحافظين على مال عفوا ماء الوجه،وقاموا بمأثرة لم يشهدها التاريخ الإداري في العراق،بعد ان قدموا استقالاتهم لتفقد الأمة العراقية جهود "شلتاغها وزركانها وطرفها"!،واكتفوا بنعمة التقاعد على خلاف الكثيرين،الذين استوطنوا جنة البقاء ولو كان على خلاف أسيادهم في نعمة الوصول،

بل ذهبوا الى ابعد من ذلك حين حملوا السلطة التشريعية وزر ما حصل،بعد ان طالبت بإجراء انتخابات جديدة لمجالس المحافظات،وتصدر قائمة التصدي للمقترح البرلماني مجلس محافظة بغداد،الذي قام بدعوة بقية مجالس المحافظات على وليمة عمل كلفتها من(جلدي وجلدك)،لا لمناقشة مطالب المتظاهرين،وانما لتوحيد جهدهم وجهودهم ضد جميع الأصوات سواء كانت تشريعية او تنفيذية التي تجرأت على مطالبة المفوضية العليا للانتخابات قانونا جاهزا وسريعا لإجراء الانتخابات المحلية.

اثر تلك التداعيات قرر رئيس برلماننا الموقر السيد اسامة النجيفي سحب تصريحاته بذلك الشأن،خاصة وان شقيقه محافظ الموصل سيشمله التغيير وبالتالي ستتأزم الأوضاع في البلد عفوا في العائلة!،لتذهب مطالبته كما ذهب سؤاله وتحقيقه عن ال٤٠مليار دولار الضائعة من موازنة الدولة ،ولعل سكوته جاء بعد اكتشافه بأن المبلغ سقط من جيب الوزير في التاكسي!،او سهوا من سجل الحسابات الختامية الغائبة عن موازنات البلد منذ التغيير الى يومنا هذا!، او بعد التداول والتناقش مع مجموعة"هذا من فضل ربي" الإنسانية!، تبين ان المسألة كانت مزحة من ضمن برنامج الكاميرا الخفية الذي سيقدمه تلفزيون البرلمان المزمع افتتاحه قريبا!. كل الاحتمالات واردة لكن الخبر اليقين عند السيد النجيفي والمواطن بانتظار ما سيقوله.

و سواء أتت ال٤٠مليار دولار عفوا ال١٠٠يوم بثمارها او لم تأت يبقى السؤال الأزلي كنكباتنا من المسؤول؟ المالكي ام الحكومة ام البرلمان!!!؟،وفي ظل إلقاء التهم بين السلطات الجاثمة عفوا القائمة على قيادة البلد،يقول احد المفكرين الذي رفض ذكر اسمه: اختصم رجلان إلى احد القضاة لكنه لم يحسن القضاء بينهما فقام بضرب الاثنين قائلا: الحمد لله الذي لم يضيع عني الظالم!.

عشية تصنيفها من أكثر المدن العراقية فساداً

ذي قار تطالب بصلاحيات أوسع للإشراف على المشاريع الوزارية

□ الناصرية / حسين العامل

جانب من احدى التظاهرات.. صورة من الارشيف

في الوقت الذي صنفت فيه هيئة النزاهة العامة محافظة ذي قار من بين المدن العراقية الأكثر فسادا وفق نتائج استبيانها لشهر شباط الماضي . طالب معاون محافظ ذي قار للشؤون الفنية بمنح الحكومة المحلية صلاحيات اكبر لمحاسبة الشركات المتلكئة في انجاز المشاريع المحالة من قبل الوزارات.

وشدد المهندس رحيم ياسر الخاقاني خلال استقباله عددا من ممثلي محافظة ذي قار في مجلس النواب على ضرورة تفعيل الدور الرقابي ودعمه بما يحقق انجاح المشاريع وتقديم افضل النتائج وطالب معاون محافظ ذي قار بحسب ما نقل عنه الموقع الرسمي لمحافظة ذي قار بمنح الصلاحيات للحكومة المحلية بمحاسبة الشركات المتلكئة في انجاز المشاريع المحالة من قبل الوزارات وضرورة اخذ دورها بمحاسبة المقصرين.

وكانت نتائج الاستبيان الشهري الذي تجريه هيئة النزاهة لقياس حجم تعاطي الرشوة في القطاع العام لشهر شباط ٢٠١١ والذي نشر اول امس في الموقع الرسمي لهيئة النزاهة قد اظهر تصدر دوائر القطاع العام في محافظات ذي قار بنسبة (١٣,٢٨٪) والنجف بنسبة (٩,٤٥٪) وكركوك بنسبة (٨,٣٧٪) وبذلك تكون هي الأكثر تعاطياً للرشوة في الشهر المذكور.

وسجلت دائرة التقاعد في ذي قار أعلى نسبة لتعاطي الرشوة في عموم دوائر القطاع العام في عموم الدولة عدا إقليم كردستان، حيث ذكر (٥٩,٦٨٪) من المستبينين من مراجعي الدائرة المذكورة دفع الرشوة فيها، في حين جاء مصرف الرشيد / فرع أريدو في ذي قار بنسبة (٥١,٣٩٪) في المرتبة الثانية، تلتها دائرة التسجيل العقاري في النجف بنسبة (٣٠,٠٩٪) .

ومن جانبها وصفت عضوة مجلس النواب ايمان حميد الفاضلي وبحسب ما نقلت عنها وسائل الاعلام المحلية إجراءات المتابعة التي يتبعها مجلس محافظة ذي قار لمراقبة المشاريع التي يجري تنفيذها بالضعيفة والتي لا ترتقي الى المستوى المطلوب.

وبينت خلال حضورها اجتماعا لمجلس المحافظة انه بعيد جدا عن مراقبة ومتابعة المشاريع التي تنفذ، الأمر الذي تسبب بفشل العديد منها.

فيما عدّ معاون رئيس المجلس للشؤون الإدارية حميد الغزي اتهامات الفاضلي "غير دقيقة"، مشيرا الى نجاح جميع المشاريع التي نفذتها المحافظة ضمن خطة تنمية الأقاليم بإشراف ورقابة المجلس، فضلا عن ان المحافظة حققت نسبة صرف بلغت ٩٩ بالمئة من ميزانيتها للعام الماضي، فيما لم تنجز المشاريع التي تشرف عليها الوزارات التي تخضع لرقابة مجلس النواب ١٠بالمئة على حد قوله .

من جهته، اشار رئيس لجنة الزراعة في مجلس المحافظة كريم يوسف الجابري، إلى ان المجلس لا يتحمل أي تقصير بشأن مشاريع لا تخضع أصلا لرقابته لاسيما المشاريع التي تنفذ من قبل الوزارات، رافضا توجيه مثل هذه الانتقادات لمجلس المحافظة.

وكان معاون محافظ ذي قار للشؤون الفنية المهندس رحيم الخاقاني قد كشف في وقت سابق من الشهر الحالي عن آلية جديدة لاختيار الشركات المنفذة للمشاريع الخدمية لضمان عدم تلكئها في التنفيذ .

أوضح الخاقاني بحسب ما نقلت عنه شبكة اخبار الناصرية إنهم يعتمدون على معايير محكمة بحسب وصفه ، لإحالة المشاريع في المحافظة وسيتم اختيار الشركات الجيدة والتي لها تنفيذ سابق للمشاريع .

وتابع ، انه تم تقييم الشركات التي نفذت المشاريع السابقة والتي لها أعمال مماثلة من خلال مخاطبة المؤسسات الحكومية والمجالس البلدية في الوحدات الإدارية ومديرية التخطيط والمتابعة وتم الحصول على ملفات متكاملة للإخفاقات التي ارتكبتها تلك الشركات والإنذارات التي حصلت عليها وكل ما يتعلق العمل بها.

وأضاف ، إن أي شركة ثبت عليها أي تقصير أو سلبية في تنفيذ الأعمال السابقة سوف لن تمنح أي عمل آخر خلال السنة الحالية .

مسؤول محلي:حل أزمة التعليم تحتاج لأكثر من عشرين مليار دينار

منتسبو جامعة البصرة يتظاهرون للمطالبة بالحقوق المشروعة وتحقيق العدالة

□ البصرة /متابعة المدى

نظمت مجموعة من منتسبي جامعة البصرة امس الاثنين، تظاهرة احتجاجية أمام مبنى رئاسة الجامعة مطالبين فيها بما أسموه (الحقوق المفقودة وتحقيق المصلحة العامة والعدالة) حسب بيان وزعه عدد من الناشطين.

وقال شاكر جاسم، وهو احد منتسبي الجامعة بحسب موقع (آكانيوز) اننا "نطالب بإقالة رئيس جامعة البصرة لعدم كفاءته بادارة شؤون الجامعة، وإخلاله بالوعود التي قطعها بشأن تثبيت موظفي الاجور اليومية على الملاك الدائم، كل حسب أقدميته".

وأضاف انني "اعمل بشكل مؤقت منذ أكثر من سبع سنوات، وراتبي لا يتجاوز ٢٥٠ الف دينار، ولا يسمح لي بالتمتع باية اجازة، وانا رب لاسرة تتكون من ستة افراد"

وعلى صعيد آخر، طالبت مجموعة من طلبة الدراسات العليا، بإعفاء الطلبة الذين يرومون الدراسة خارج العراق من اختباري التوفل والـiC3 لأن هناك اختباراً مماثلاً في تلك الدول".

وقال الطالب كريم محمد، وهو احد طلبة الدراسات العليا اننا "نطالب بتخفيض اجور اختباري التوفل والـ iC3 الى ٥٠٪ على الأقل، لأنها أصبحت تشكل عبئاً ثقيلا على المشتركين، او إلغاء الاختبارين اصلا بسبب وجود اختبار مماثل نخضع له عند الدراسة في بقية دول العالم".

وأضاف اننا "نطالب أيضا بتأمين البعثات والايفادات العلمية لخارج الوطن بالتساوي بين جميع تدريسيي الجامعة، بحيث يتم تنظيم جدول يحقق العدالة والفائدة لجميع التدريسيين".

من جانبهم، طالب عدد من التدريسيين الجامعيين بزيادة أجور المحاضرات للتدريسيين وبالتحديد (المدرس والمدرس المساعد) مؤكدين على ان "هناك فارقاً كبيراً بين أجور المحاضرات بين عنواني "المدرس المساعد" والأستاذ الجامعي او الأستاذ المساعد".

وقال التدريسي جعفر علي ان "أجور المحاضرات لا تتناسب مع جهودنا، لذلك نطالب بزيادتها بما يتلاءم والقيمة الاعتبارية للتدريسي الجامعي، ونؤكد على مطالبنا المشروعة بتوفير قطع الأراضي السكنية لمن لم يستفيدوا سابقا من تخصيصات القطع التي تم توزيعها".

وتأسست جامعة البصرة في الأول من نيسان سنة ١٩٦٤. وبدأت الدراسة في خمس كليات (العلوم، الهندسة، الاقتصاد، القانون والاداب) وتم في السنة الدراسية الأولى ١٩٦٤-١٩٦٥ قبول ٨١٦ طالبا وطالبة.

وشهدت الجامعة تطوراً ملحوظاً خلال سنوات تأسيسها، وأصبحت إحدى مراكز البحث العلمي في العراق.وتتألف الجامعة حالياً من ١٤ كلية تحتوي على ٨٣ قسما علميا، تدير ١١ مكتبا استشاريا و ١٦ مركزا علميا، وتقوم بنشر ١٦ مجلة ودورية علمية.

وفي سياق مختلف أعلن نائب مسؤول لجنة التربية والتعليم في مجلس محافظة البصرة أمس ، الاثنين أن أزمة التعليم تحتاج الى ٢٠مليار دينار لحلها .

وقال غانم عبد الأمير بحسب نفس المصدر السابق امس إن"حل أزمة التعليم وفك الخناق الحاصل في المدارس بسبب الدوام الثلاثي في الأبنية الحكومية يحتاج لأكثر من عشرين مليار دينار بما يشمل بناء سبعمئة مدرسة في جميع مناطق المحافظة وذلك بسبب ازدياد معدل النمو في المحافظة بصورة اكبر من المخطط لها إذ أنها تزداد كل شهرين بنسبة ٢:٠٪".

واضاف أن"حل هذه الأزمة يحتاج إلى بناء سبعمئة مدرسة في جميع مناطق المحافظة وخصوصا في الاقضية والنواحي".

وتشير إحصاءات مديرية تربية البصرة إلى أن العدد الكلي للمدارس في المحافظة يبلغ ألفاً و ٤٣٧ مدرسة، منها ٣٣٤ مدرسة تعمل بنظام الدوام الثلاثي، فيما يصل عدد المدارس المكتظة بالطلاب إلى ٣٤٢، وعدد المدارس الآيلة للسقوط ٣٢.

وأشار عبد الأمير إلى أن"الحكومة المركزية أعلنت بناء سبعة آلاف مدرسة في عموم العراق لذلك قرر المجلس بالمطالبة ببناء سبعمئة مدرسة في المحافظة بعد التدني الواضح للمستوى التعليمي في المحافظة".

وفي سياق منفصل أعلن عبد الأمير أن"النظام الإداري في الحكومة متخلف ولا يعتمد على ازدياد نسبة السكان في تخصيص الأموال والأبنية الحكومية في المحافظات".

ولا يقتصر معاناة القطاع التربوي في البصرة على قلة عدد المدارس فحسب، بل أن تزايد أعداد الطلبة واعتماد النظام المزدوج أدى إلى حدوث نقص في الكادر التدريسي.

وتؤكد أرقام تربية البصرة حاجة المحافظة إلى نحو ألف و٦٠٠ كادر تعليمي في جميع مدارس المدينة وفي مختلف الاختصاصات.

ويعاني العراق نقصا في الخدمات العامة الأساسية بمختلف القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحروب والحصار.

متظاهرون في واسط يطالبون باختيار محافظ

□ واسط /السومرية نيوز

تظاهر العشرات من أهالي محافظة واسط، أمس الاثنين، مطالبين مجلس المحافظة باختيار محافظ من مدينة الكوت حصراً، مهددين باستمرار الاعتصام في حال عدم تلبية مطالبهم. وقال أحد المشاركين في التظاهرة ويدعى رحمن شلاكة بحسب "السومرية نيوز"، إن "العشرات من أهالي واسط خرجوا، ظهر امس ، في تظاهرة سلمية أمام المبنى البديل لمجلس المحافظة، مطالبين باختيار محافظ من مدينة الكوت"، لافتاً إلى أن "هذا المطلب يعد أحد بنود الاتفاقية التي أبرمها المتظاهرون في شباط الماضي مع الجهات الحكومية التي فاوضتهم حينها لإنهاء التظاهر والاعتصام."

وأضاف شلاكه أن "اختيار محافظ من خارج المركز يزيد من معاناة مدينة الكوت كما حصل في الفترة السابقة حيث تعثرت فيها الخدمات بشكل ملحوظ".

من جانبه، طالب المتظاهر علي سلطان مجلس المحافظة بـ"عدم اختيار مرشحين من الأقضية والنوحي لمنصب محافظ واسط كونهم بعيدين من المركز"، مهددا بـ"استمرار الاعتصام أمام المبنى في حال عدم تلبية مطالبهم".

وكان مسؤول الدائرة الإعلامية في المجلس طه الرديني أكد، أمس ، أن أمانة سر المجلس تسلمت طلبات من ٥١ مرشحاً لمنصب المحافظ خلفاً للمحافظ المقال، من بينهم عضو واحد من أعضاء المجلس الحالي هو مهدي الزبيدي،.

ويتوزع المرشحون لشغل منصب المحافظ بواقع ٣٣ مرشحاً من مدينة الكوت وثلاثة مرشحين من قضاء النعمانية ومرشحين اثنين من بغداد وأصلهما من محافظة واسط ومرشح واحد عن كل من قضاء العزيزية والصويرة والزبيدية. وكان مجلس محافظة واسط، صوت في الثالث من شباط الماضي، للمرة الثانية، بالأغلبية على إقالة المحافظ لطيف حمد الطرفة من منصبه، فيما قرر تكليف نائبه الأول محسن طعمة محسن إدارة شؤون المحافظة.

وصوت مجلس محافظة واسط المؤلف من ٢٨ عضواً على إقالة المحافظ للمرة الأولى في السابع من أيلول ٢٠١٠ بسبب أجوبته التي اعتبرها المجلس غير مقنعة خلال جلسات استجوابه التي امتدت نحو شهرين، حيث صوت على إقالته ١٧ عضواً من أصل ١٨ حضروا الجلسة التي تخلف عنها عشرة أعضاء بينهم خمسة يمثلون كتلة مستقلون التي ينتمي إليها المحافظ. وينتمي محافظ واسط لطيف حمد الطرفة إلى كتلة مستقلون (خمسة مقاعد) ضمن قائمة ائتلاف دولة القانون التي حازت على ١٣ مقعداً من أصل مقاعد مجلس واسط البالغة ٢٨ مقعداً في انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة، ويعد المحافظ الوحيد الذي أعيد انتخابه لدورة انتخابية ثانية.

يذكر أن قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ تضمنت الفقرة الأولى منه جواز استجواب المحافظ من قبل المجلس بناء على طلب ثلث أعضاء المجلس، وعند عدم قناعة الأغلبية البسيطة بأجوبة المستجوب يعرض للتصويت على الإقالة في جلسة ثانية ويعتبر مقالاً بموافقة الأغلبية المطلقة. وشهدت محافظة واسط، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرة كبيرة شارك فيها نحو ألفي متظاهر تجمعوا أمام مجلس المحافظة للمطالبة بإقالة المحافظ، وتحسين الخدمات ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص عمل للعاطلين ومحاسبة المسؤولين المقصرين في أدائهم، ورافقت التظاهرة أحداث عنف بعد أن غضب المتظاهرون لتجاهلهم من قبل مسؤولي الحكومة المحلية، الذين لم يخرجوا لسماع مطالبهم، وإطلاق النار عليهم من قبل أفراد حماية المجلس، الأمر الذي زاد من التوتر مما دفعهم إلى رشق المجلس بالحجارة والأحذية ثم إضرام النيران في بنايتي المحافظة والمجلس ومنزل المحافظ، كما أطلقت الأجهزة الأمنية النار على المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل أحدهم وإصابة ٤٩ آخرين.

البلديات تطالب بتهيئة خارطة للأراضي المخصصة للاستثمار

□ كربلاء / آكانيوز

أفاد وزير البلديات والاشغال العامة عادل مهودر امس الاثنين، ان وزارته طالبت مديريات البلديات في جميع المحافظات العراقية بتهيئة خارطة استثمارية حول الاراضي المخصصة للاستثمار، مبينا ان وزارته تعمل على الغاء القرار ١١٧ الخاص بأراضي العسكريين في عهد النظام السابق.

وقال عادل مهودر بحسب موقع (آكانيوز) خلال زيارته محافظة كربلاء امس ان "وزارة البلديات والاشغال العامة الاتحادية طالبت مديريات البلدية التابعة لها في جميع المحافظات العراقية، باستثناء اقليم كردستان، بتهيئة خارطة استثمارية لجميع الاراضي المخصصة للاستثمار، ورفعها الى الوزارة بعد تحديد مساحات تلك الاراضي ومواقعها، والمشاريع الاستثمارية المزمع اقامتها على تلك الاراضي من اجل اختيار الانسب لاقامة المشاريع".

واضاف "يتم اعطاء تخويل للمحافظات بعد اتمام الدراسات الخاصة بقطع الاراضي، وتخويل المحافظين بمنحها للمستثمرين وفق الضوابط الخاصة بقانون الاستثمار".

واكد وزير البلديات والاشغال العامة الاتحادي ان "القرار ١١٧ الخاص بالاراضي التابعة للعسكريين السابقين سبب العديد من المشاكل، ليس على مستوى كربلاء فحسب، بل على مستوى جميع المحافظات العراقية، ونحن بطور وضع دراسة لحل تلك الاشكاليات".

وتابع قائلا ان "الغاء القرار المذكور او تعديله يقع ضمن صلاحيات رئاسة الوزراء، ونحن بدورنا سنقوم برفع دراسة مستفيضة حوله لتقوم رئاسة الوزراء باتخاذ اللازم بشأنه".

يذكر ان القرار ١١٧ يتعلق بقطع الاراضي التي تم توزيعها على شريحة العسكريين في عهد النظام السابق، حيث تم تزوير العديد من معاملات بيع وشراء تلك الاراضي بعد سقوط النظام، مما دفع بالحكومات المحلية الى تجميد عملية نقل ملكية تلك الاراضي ومنع اصحابها من التصرف بها.

بعد مرور أكثر من تسعة أشهر

أرامل ومطلقات في بابل يطالبن بالإسراع بصرف رواتبهن

□ بابل / اقبال محمد

دائرة رعاية المرأة عنوان جديد لدوائر مستحدثة تساعد الأرامل والمطلقات وفاقدات الأزواج والمهجرات ممن لا مصدر رزق لهن ولكن مضى وقت طويل تجاوز التسعة أشهر ولم تستلم المستحقات والرواتب من هذه الدائرة رغم المراجعة اليومية لهذه الدائرة .

أم احمد أرملة في الثلاثينيات وجدتها تبكي أمام دائرة رعاية المرأة التابعة لمجلس الوزراء بسبب عدم وجود مورد مالي لها وتأخر رواتب الدائرة لأكثر من تسعة أشهر قالت من أين آتي بالمال لأعيل أطفالي انهم صغار ويحتاجون للتغذية والحليب والرعاية كيف اصبر والحياة عندي أصبحت كالجحيم لماذا كل هذا التأخير في توزيع المستحقات وعندما نراجع يقولون لنا انتظروا الأموال قادمة ونحن ننتظر شهرا بعد شهر والنتيجة هي صفر .

وبينت أم احمد لولا عائلتي التي تكفلت برعايتي ومعيشتي لكنت الآن في الشارع استجدي .

فيما أشارت هيفاء حسن وهي مطلقة الى مراجعتها أسبوعياً لدائرة المرأة من اجل مستحقاتنا التي أوعدنا بها منذ أكثر من ستة أشهر واسمي موجود ضمن المستفيدين ولكني لم استلم أي راتب او مستحقات منذ ذلك الوقت فقط الوعود نحن نستلم رواتبنا كدفعات لكل ثلاثة أشهر دفعة واحدة واقول بصراحة اننا لم نستلم ثلاث دفعات أي تسعة أشهر . وتساءلت هل تدري الحكومة الاتحادية بوضعنا و نحن أرامل ومطلقات ولدينا أطفال يحتاجون للغذاء والملابس والدواء فمن اين اجلب لهم المال ؟.

وأضافت لماذا لا تتأخر رواتب الوزراء وأعضاء البرلمان والموظفين الصغار والكبار يوماً واحداً على رواتبهم الشهرية المعلومة أقول بصراحة لا يتأخر يوماً لان الدنيا تقوم ولا تقعد بسبب ذلك فلماذا اذاً هذا التأخير لهذه الشريحة المظلومة . وقالت فاطمة هاشم وهي فاقدة الزوج بسبب الارهاب أما كان من الاجدر بالحكومة والبرلمان ان يدرس حالتنا وان ينهض بواقعنا ونحن نساء لا حول ولا قوة لنا لماذا كل هذا التأخير في اعطاء مستحقاتنا كيف نتدبر أمور معيشتنا وأطفالنا .

وبينت لولا التقاليد والعادات الاجتماعية وممانعة الأهل القاسية لخرجنا في تظاهرات حاملين أطفالنا معنا مطالبين بالإسراع باعطاء المستحقات الخاصة بنا وانتقدت دور منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالمرأة وحقوق الانسان والطفولة لمواقفها غير المبالية لهذه الشريحة وسكوتها الأبدي عن المطالبة بحقوقنا . وقالت سميرة علي أرملة نحن فقيرات ولكننا شريفات وعزيزات النفس لا ننتظر من الحكومة ان تعطينا صدقة او هبة ان هذه الرواتب والمستحقات واجب على الدولة تنفيذها لان هذا كفله الدستور ونحن منذ أشهر لم نستلم مستحقاتنا ولن يفكر المسؤولون بحجم المعاناة التي نعيشها نحن وأطفالنا أقول ان هذه الرواتب هي استحقاقنا كعراقيات كريمات قدمنا وضحينا بالكثير من اجل الوطن فالمطلوب من الدولة الآن الإسراع باعطاء رواتب الأرامل والمطلقات حتى لا تنحرف امرأة منا او تنزل الى الشارع تستجدي .

الى ذلك قالت رئيسة لجنة الرعاية الاجتماعية في مجلس المحافظة د. سكينة الفتلاوي للمدى نحن نعمل منذ وقت طويل وبكل الإمكانيات من اجل حصول الأرامل والمطلقات وفاقدات الأزواج اثناء العمليات الإرهابية والمهجرات وكبيرات السن على حقوقهم واستحقاقاتهم كاملة لان المرأة هي الحياة إما سبب تأخير صرف هذه الرواتب لوجود خلل في دائرة المرأة وان هذه الشريحة لم تستلم مستحقاتها لثلاث دفعات وكل دفعة تعني ثلاثة أشهر والحصيلة انهن لم يستلمن رواتبهن لمدة تسعة أشهر وهذا وقت طويل أساء للمرأة مؤكدة انه بعد المتابعات المستمرة تقرر توزيع الدفعة الثالثة فقط ولهذه السنة في بداية الشهر الرابع اما باقي دفعات السنة الماضية فستوزع تباعاً حين توفر المبالغ .

مشيرة الى ان دائرة المرأة تتبع رئاسة الوزراء وليس شبكة الحماية الاجتماعية وان هناك عجزا ماليا فيها يقدر بستة مليارات وان عدد المشمولات برواتب رعاية المرأة يبلغ ٢٠١٢٩مستفيدة .